الندوة الاقليمية حول احصاءات القطاع غير المنظم تبدأ اليوم بصنعاء

كتب/ احمد الطيار

□ .. تبدأ صباح اليوم بمركز التدريب الاحصائي التابع للجهاز المركزي للاحصاء أعمال الندوة الاقليمية حول احصاءات القطاع غير المنظم والتي يقيمها المركز العربي للتدريب والبحوث الاحصائية في صنعاء تستمر يومين بمشاركة ١٢ دولة عربية في المنطقة وعدد من الاحصائيين في بلادنا.

وقال الدكتور جمال الوحيشي الوكيل المساعد للاحصاءات السكانية والاجتماعية بالجهاز المركزي للاحصاء أن الهدف من الندوة يتمحور في الاستفادة من تجارب الدول المشاركة ورفع مستوى التنسيق فيما بينها في الأعمال الاحصائية للخروج بتوجيهات تخدم العمل في هذا القطاع مضيفا في تصريح لـ(الثورة) بأنه سيتم استعراض ورقة العمل المقدمة من الجهاز المركزي للاحصاء في بلادنا حول الخطوات التي قام بها لاستخلاص بيانات القطاع غير المنظم باتباع نتائج المسوحات الاحصائية المنفذة خلال السنوات السابقة بحيث تبلورت لديه حزمة من البيانات يمكن الاستفادة منها.

خلال جلسة المباحثات التي عقدت امس بصنعاء

بحث تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين اليمن وكوريا الجنوبية

■ ..صنعاء /سبأ

عقدت أمس بوزارة الصناعة والتجارة جلسة مباحثات بين بلادنا وجمهورية كوريا الجنوبية٠

برئاسة الدكتور خالد راجح شيخ وزير الصناعة والتجارة وهوانج دووين وزير الشئون التجارية الخارجية٠ والوفد المرافق له ٠

تم فيها بحث اوجه العلاقات التجارية بين البلدين والآفاق المستقبلية لتطويرها٠ وتعزيزها٠

وكذا الدور الذي يجب ان يضطلع به القطاع الخاص في البلدين في تطوير هذه العلاقة ٠

وقد أشاد الوزير الكوري٠ بمستويات التطور والاستقرار الاقتصادي الذي يشهده اليمن ٠٠ مؤكدا ان الوفد سيعمل على نقل الصورة الحقيقية عن حركة التنمية الشاملة في الجمهورية اليمنية الى رجال الاعمال٠ والمستثمرين الكوريين بهدف الاستثمار والاستفادة من بيئة ومناخات الاستثمار الموجودة في اليمن ٠٠مشيرا الى ان الجانب الكوري سيسهم في دعم برامج التدريب٠

والتأهيل للكوادر اليمنية في مجال تطوير التجارة والصناعة والاستثمارات المشتركة ٠

وكان الدكتور خالد راجح شيخ وزير الصناعة والتجارة اشار الى تطور العلاقات التجارية بين البلدين ٠٠ معربا عن الامل بأن يتطور هذا التعاون بحيث يتعدى التبادل التجاري الى الجوانب الاستثمارية بمشاركة القطاع الخاص في البلدين من خلال اقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة ٠٠مستعرضا المجالات الاستثمارية في اليمن والموقع الجغرافي الذي يوهله لان يكون وسيطاً للتجارة بين آسيا وافريقيا ٠

حضر اللقاء الاخوان اقبال بهادر وكيل الوزارة لقطاع التجارة ومحمد عبدة سعيد رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية وعدد من رجال الاعمال والمستثمرين٠

الى ذلك٠ عقد لقاء مشترك بين رجال الاعمال اليمنيين٠ وأعضاء الوفد الكوري تم فيه استعراض مجالات التعاون والصعوبات التي تواجه عملية التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين الصديقين ٠

الشراكة الاقتصادية والعولمة

□ .. تسعى بلادنا بوتيرة عالية وبدعم وتشجيع فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح وتوجيهاته الدائمة للحكومة من أجل العمل على مواكبة ايجابيات العولمة ومواصلة التضامن الاقتصادي وخلق شراكة اقتصادية قوية بين الدول والشعوب تعتمد على المصالح المشتركة لخدمة مجتمعات وشعوب تلك الدول بما فيها بلادنا خاصة في ظل التطورات الدولية والاقليمية المتسارعة وما لها من انعكاسات وآثار على الاقتصادات الوطنية وخاصة على المؤسسات المالية والمصرفية حيث تقوم اليمن بمواصلة استراتيجياتها للاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة ايجابيات العولمة ضمانا لتفاعله والتطورات الدولية المتجددة وإن هذه الضرورة لم تنشأ من أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م فقط ولكن هناك أسبابا وأحداثا سابقة ولاحقة اقتصادية كي لا تكون اليمن معزولة عن واجب الانفتاح والشراكة الاقتصادية ولكن هذه الاحداث زادت من الحاجة الماسة إليهما وأنه في إطار الاندماج في الاقتصاد العالمي لابد أن تأخذ بلادنا بعين الاعتبار مسألة التعامل باليورو في تجارتها الدولية وفي تكوين الاحتياطيات للمصارف والمؤسسات المالية اليمنية من العملة الاوروبية الموحدة اليورو وأن التحدي الأكبر الذي يواجه اقتصادنا الوطني يتلخص بتعظيم امكانات الاستفادة من فوائد العولمة مع تقليص التكاليف بقدر الإمكان إلى الحد الأدنى وإن تحقيق هذا الهدف يتطلب جهودا كبيرة وجبارة ولابد أن يكون هناك الاستعداد الكامل لخدمة الاقتصاد المحلي الوطني كما أنه يجب على مصارفنا ومؤسساتنا المالية تشكيل نقطة الارتكاز في المسار الاقتصادي والتنموي.

إن هذه المرتكزات المهمة ليست خافية على المعنيين والمسؤولين وفي طليعتها إرساء دعائم الاستقرار الاقتصادي والمالي وتنمية البيئة المساندة التي تحفز الادخارات وتوجهها نحو المجالات الاستثمارية الأكثر كفاءة وهذا يتطلب تطبيق معايير الشفافية والمسؤولية ومحاربة الفساد والعمل من أجل مواكبة التطورات المالية والاقتصادية المتلاحقة وهذا ما تسعى إليه بلادنا بصورة جادة بالإضافة إلى السياسات التي تهدف إلى تمتين الحماية والعدالة الاجتماعية من أجل التكيف الاقتصادي والمصرفي لبلادنا مع التحولات الحاصلة في النظام الاقتصادي الجديد لضمان نمو اقتصادي ومصرفي ومالي مستدام قادر اقتصادياً على مواكبة التطورات والاستحقاقات الدولية المستجدة ومكافحة الركود الاقتصادي والسعي من أجل خلق شراكة اقتصادية مع دول الجوار والدول العربية الأخرى وكذا الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية والدخول إلى منظمة التجارة العالمية والتعاون المتبادل مع السلطات الرقابية في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وترسيخ مبادئ الاصلاحات المالية والإدارية والاقتصادية والمحافظة على مكاسبها التي تبنتها الدولة منذ مطلع عقد التسعينات فاليمن تنتهج استراتيجيات اقتصادية فعالة وفاعلة قادرة على جعل التكيف الاقتصادي اليمني مع هذه التطورات والاستحقاقات الدولية والاقليمية ذات مردود هام بالنسبة لاقتصادنا الوطني وعملية تنميته وأيضا عملية التكامل بينها خلال المرحلة القادمة وعلى الرغم من القيود المعيقة دوليا على عملية العولمة والانفتاح على الصعد الاقتصادية والمالية والاستثمارية إلا أن بلادنا تبذل جهودا جبارة لرسم الاستراتيجيات وللاندماج في الاقتصاد العالمي ضمانا لتفاعل يمني أيجابي من التطورات الدولية المتجددة ولاشك بأنه إذا ما تم استعراض الانجازات التي سعت اليمن لتحقيقها فإن هناك دورا هاما تقوم به المصارف والمؤسسات المالية اليمنية لتبني استراتيجيات ملائمة ووسائل وسياسات فعالة ليس فقط من أجل مواجهة التحديات الداخلية والخارجية بل للتأقلم معها وتحويلها إلى فرص حقيقية للنمو والتطور خلال المرحلة المقبلة مستفيدة من الجهود الهامة التي تبذلها السلطات النقدية في بلادنا لمواصلة سياسات الاصلاح الاقتصادي بصفة عامة والاصلاح المصرفي بصفة خاصة وهناك ملامح استراتيجية مصرفية ملائمة للمصارف اليمنية يراعي فيها الشمولية التي تتطلبها مقتضيات المرحلة الحالية والمستقبلية وهي تتعلق بالاصلاحات على الصعيد الهيكلي والخاصة بالقطاعات المصرفية ذاتها وفيما يتعلق بالدور التنموي المأمول من مصارفنا لخدمة الوطن والوفاء بمتطلبات التمويل اللازمة لمواصلة برامج الاصلاح الاقتصادي ومواكبة العولمة وخلق شراكة تخدم جميع الأطراف.

احمد اسماعيل البواب

ندوة حول دورة المتأخرات وتحديد اسعار الفائدة للمشروعات الصغيرة

كتب / عبدالله محمد الخولاني

عقد يوم أمس بصنعاء ندوة حول دورة المتأخرات وتحديد أسعار الفائدة للقروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والأصغر التي ينظمها الصندوق الاجتماعي للتنمية (وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر) تحت أشراف شبكة السنابل للتمويل الأصغر في البلدان العربية وأوضح الأخ محمد علي المدير التنفيذي للشبكة إن الدورة التي تستمر ثلاثة أيام تهدف إلى تبادل الخبرات بين المؤسسات ومشروعات الاقراض داخل اليمن وعرض تجارب البلدان العربية التي سبقت اليمن في هذا المجال.

وكذلك تعريف التأخر وسلبياته التي تعود على جهة التمويل وتكاليف التعثر والتأخر وكيف يمكن قياس معدل السداد وحساب فقدان القرض مؤكداً إن الشبكة ليست جهة مموله بقدر ما تعمل على تقديم الإستشارات والخبرات لجهات التمويل مثلاً في اليمن الصندوق الاجتماعي للتنمية.

مشيداً بدور الحكومة اليمنية في دعم وتشجيع التمويل الأصغر ممثلاً بالصندوق الاجتماعي للتنمية الذي قطع خطوات كثيرة في هذا الجانب بزمن قياسي وأكد في ختام تصريحه إن المنشآت الصغيرة والأصغر تشكل ٩٠٪ إلى ٩٥٪ من عدد المنشآت وتستقطب النسبة الاكبر من عدد العاملين وعلى حكوماتنا إذا كانت تريد تنمية الاقتصاد وتخفيف نسبة البطالة عليها الاهتمام بهذه المنشآت والعمل على تشجيعها وتوفير الدعم اللازم لها.